

صعوبات البحث الميداني في العلوم الاجتماعية

Difficulties of field research in social sciences

إبراهيم الوجاجي *

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء-المغرب-

wajjaj@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/10/01

تاريخ القبول للنشر: 2020/04/21

تاريخ الاستلام: 2020/02/27

ملخص:

تعتبر هذه الورقة تولىفاً بين صعوبات البحث الميداني كما تناولها بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية، وقد تم تفصيل البحث في تعريف البحث الميداني وإبراز أهميته، واستعراض صعوباته الذاتية والموضوعية. ويتجلى الهدف من تحرير هذه الورقة في الإسهام في تجاوز قلة البحوث الميدانية، وتعزيز تجربة الطلبة الباحثين المعنيين بهذا النوع من البحوث، نظراً لما يعانيه من تردد وتخوف من الانخراط فيها.

الكلمات المفتاحية: البحث الميداني، صعوبات البحث، البحوث الاجتماعية، الصعوبات الذاتية للباحث، الصعوبات الموضوعية في البحث.

Abstract:

This paper deals with the problems encountered in field research by sociologists. And the research has given a detailed definition of field research and its importance; it also highlights the subjective and objective difficulties.

The aim of this paper is to contribute in overcoming the scarcity of field research and to help students researchers to overcome their fears in engaging in this kind of research.

key words: field research, Search difficulties, Social research.

* المؤلف المراسل د. إبراهيم الوجاجي wajjaj@gmail.com

مقدمة:

يقاس تقدم الأمم والشعوب بمدى تطور البحث العلمي فيها، ومدى توسع مجاله ليشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والطبية وغيرها. ومن المؤشرات على هذا التطور ريادة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات لوضع السياسات وصنع القرارات، حيث تنبني الاستراتيجيات والتوجهات والاختيارات الحكومية على نتائج البحث العلمي التي تكون موضوعاً للتقييم والتقويم باستمرار.

ومن المسلم به أن كل دولة من دول العالم المختلفة تسعى إلى إحداث قفزة نوعية نحو بلوغ التطور العلمي والمعرفي بجميع أبعاده، والذي يلزم لتحقيقه توافر مجموعة من العوامل وتضافرها، لاسيما رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة، إذ يأتي في مقدمة أولويات كل دولة إمكانية تطوير البحث العلمي وجعله يواكب تطورات واهتمامات الدولة.¹ ومعلوم أن البحث العلمي يفتح آفاقاً واسعة لاكتشاف الظواهر المختلفة، في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، وذلك من خلال دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، والتعرف عليها وعلى العوامل التي أدت إلى وقوعها، ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل أو علاج المشكلة.² ومن ثم يسعى لتعميم الحلول على المشكلات المشابهة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها، وتطوير المعرفة الإنسانية بكافة أبعادها وجوانبها في الطبيعة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والإدارة والاجتماع وغير ذلك.

بمعنى آخر؛ فإن تقدم الإنسانية وازدهارها رهين بالبحث العلمي ونتاجه، وهذا المجال لا يتصور فيه الارتجال والعبث والعشوائية، لأنه عملية منظمة وسيرورة هادفة تستند إلى قواعد وضوابط تسري على كل بحث علمي. فالبحث العلمي بمنهجيته الهادفة المرسومة هو نظام سلوكي مثل أي نظام آخر تتكامل فيه عناصر المدخلات والمكونات والمخرجات والضوابط التقييمية كالمؤشرات والمعايير التقييمية لكشف صلاحية البحث للمشكلة أو الظاهرة المبحوثة من قبل الباحث.³ وفي هذه المنظومة لا يستقيم التمييز بين أصناف البحث العلمي سواء في العلوم التجريبية أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما لا يستقيم التمييز هنا أيضاً بين أساليب البحوث النظرية والميدانية. لأن سائر أصناف البحث العلمي وأساليبه تؤدي وظائف مختلفة، لكنها متفقة في تكريس سيادة التفكير العلمي، وتحقيق فهم أفضل للإنسان ولواقعه وبيئته وكونه.

ويعتبر البحث الميداني أحد أساليب البحث العلمي الذي لا غنى عنه لدراسة الواقع، وتطوير المعرفة بالإنسان من خلال دراسة أنماط متنوعة من ثقافته وسلوكاته، وتعلم أقصى ما يمكن عن محيطه

وبيئته المؤثرة فيه. فهو أسلوب علمي منظم يستخدم لدراسة ظواهر الواقع الاجتماعي والإنساني، ومحاولة الوقوف على الأسباب الجوهرية لحدوث الظاهرة، بغية التوصل إلى حقائق جديدة يمكن الاستفادة منها علمياً وعملياً، نظراً لكون نتائج البحوث الميدانية تسهم في دراسة ومعالجة مشكلات الواقع الاجتماعي.

ورغم هذه الأهمية القصوى إلا أن الإشكالية المؤرقة تتجلى في تجاوز المفارقة الناتجة عن حصول وعي الأفراد والمؤسسات بضرورة البحث الميداني، وبين إهماله وهجره، أو على الأقل اضمحلاله في التراكم البحثي الذي تنتجه الجامعات والمراكز البحثية. ومعنى آخر يجب العمل على كشف العوامل التي تزهد الأفراد والمؤسسات البحثية في هذا النوع من البحوث رغم الحاجة الماسة إليه، سواء على مستوى معالجة الإشكاليات البحثية، أو على مستوى تشخيص الأوضاع والوقائع، أو كشف اتجاهات الرأي العام، أو تقويم السياسات و صنع القرارات.

انطلاقاً من هذه الإشكالية المركزية؛ يمكن أن نفترض أن الصعوبات الذاتية والموضوعية تبقى العائق الأكبر أمام اعتماد الفعل البحثي الفردي والمؤسسي للبحوث الميدانية وتطوير نسبتها مقارنة بالبحوث النظرية.

وبناءً على الإشكالية المقدمة والفرضية المقترحة، سيتم تناول تعريف البحث الميداني وبيان نشأته وأهميته (مطلب أول)، ثم الصعوبات الموضوعية التي تعترض الباحث الميداني في مجال العلوم الاجتماعية؛ (مطلب ثان)، فالصعوبات الذاتية المتعلقة بالباحث الميداني في مجال العلوم الاجتماعية (مطلب ثالث).

المبحث الأول

البحث الميداني: تعريفه ونشأته وأهميته

قبل تفصيل الموضوع؛ تقتضي المنهجية الإحاطة بتعريف البحث الميداني (فرع أول)، وبيان نشأته (فرع ثان)، ثم إبراز أهميته (فرع ثالث).

الفرع الأول: تعريف البحث الميداني

تعددت تعريفات البحوث الميدانية شأنها في ذلك شأن كثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، وبما أن البحث الميداني من صميم البحث العلمي الذي يعني الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة معينة

باستخدام المنهج العلمي، فإن تعريف البحث الميداني لن يخرج عن هذا الإطار، فهو نوع من أنواع البحوث العلمية يتميز بكونه بحثاً مسيحياً يعتمد على جمع البيانات من مصادرها ومجالاتها الميدانية، لتحليلها واستثمارها قصد التوصل إلى نتائج وحقائق تفسر الظواهر تفسيراً علمياً.

ويتضح من هذا أن البحث الميداني يعني " الخروج من المكاتب والتوجه إلى ميدان البحث الذي يراد إجراؤه، وزيارة الأسر أو المدرسة أو المجتمع أو المؤسسة ومقابلة من فيها، وقد يكون العمل الميداني إقامة طويلة لكن محددة في المجال الجغرافي أو المكاني للبحث، وذلك كله في البحوث الاجتماعية التي تتطلب إجرائها القيام بعمل ميداني لجمع المادة له؛ أي البيانات التي يعتمد البحث عليها"⁴. فهي تقوم أساساً على فكرة الاحتكاك المباشر بالواقع، وتمثل نوعاً من الملاحظة العلمية المنظمة في معناها الواسع.⁵

ووصف الملاحظة بأنها منظمة نابع من كونها يتم الإعداد لها من خلال خطوات محددة، لوضع وتصميم خطة استكشافية للظواهر التي يقوم الباحث بدراستها، وتهدف لرصد ثم تحليل كافة أبعاد هذه الظاهرة. كما أنها ملاحظة علمية لأنها تعتمد على أكبر قدر من الضمانات التي يحيط بها الباحث نفسه ليطمئن إلى صدق النتائج التي يصل إليها.⁶

الفرع الثاني: نشأة وظهور البحوث الميدانية

لقد بدأت بوادر نشأة البحث الميداني في العمل الحقلّي، ثم تزايد اتجاه علماء السياسة والاجتماع نحو المزيد من البحوث الميدانية مع وجود اختلافات بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع في المشكلات وفي مناهج العمل الميداني. لكن تدريجياً بدأ هذا الاختلاف يتضاءل، فقد بدأ علماء الأنثروبولوجيا الدراسات الميدانية مبكراً منذ نهاية القرن الثامن عشر.

إن النظرة التاريخية للبحث الميداني تشير إلى " تجذره على الرغم من كونه ظاهرة خاصة بالعلم المعاصر. ونجد سمة التزاوج بين تقليدين أوروبيين وتقاليد النظرية الاجتماعية التي تعود إلى "أفلاطون"، وبين تقاليد البحث التجريبي الذي ينتمي إلى القرن السابع عشر. ففي اليونان - حيث نشأت النظرية الاجتماعية - كان كل ما يتعلق بالبحث الاجتماعي مجهولاً، على الرغم من أن "أرسطو" جمع المعلومات حول الأنظمة السياسية للمدن اليونانية. ومع أن العصر الوسيط و عصر النهضة كانا غنيين بالنظرية، فلم يتم القيام بأي جمع منظم للأحداث الاجتماعية بهدف التفكير بجلها"⁷.

وقد اكتفى المنظرون الأوائل بالأبحاث في المكتبات، مثل "بودان" و "مونتسيكو". ويذهب "لوك" و "روسو" إلى أن المعارف الشائعة كانت تكفي لتزويدهم بكل ما كانوا يرغبون في معرفته. بينما

استعمل "آدم سميث" الإحصاءات بكثرة في كتابه ثروة الأمم، و جمع "مالتوس" كمية كبيرة من المعطيات السكانية الوافدة من العالم كله، ونشرها في آخر كتابه "مقال عن السكان" من أجل دعم وجهة نظره. كما أنجز "انجلز" دراسة حول وضع الطبقات العاملة في إنجلترا عام 1844، وتعد هذه الدراسة بحثاً ميدانياً جديراً بالاهتمام.

أما المؤسسون الرئيسيون لعلم الاجتماع الحديث فلم يلتزموا كلهم بالبحث الميداني التجريبي، ف "زيمل" مثلاً لم يعره أي اهتمام. وقد أوضح أن تحليلاته تستند على أفكاره فقط. أما "باريتو" فكان لديه اطلاع على الوثائق اليونانية واللاتينية والعبرية التي تعود إلى العهد القديم والعصر الوسيط، وأنجز دراسات اقتصادية حول توزيع المداخل. بينما كان عمل "ماكس فيبر" تاريخياً شمل التفاصيل الأكثر دقة للتنظيم الاجتماعي.

الفرع الثالث: أهمية البحوث الميدانية

يعتبر التأكيد المتزايد على البحوث الميدانية والحاجة المتجددة إليها في مجال العلوم الاجتماعية مؤشراً قوياً على أهميتها العلمية والواقعية. وقد جرت العادة عند الحديث عن أهمية البحث الميداني إبراز الخصائص والمميزات التي تميزه عن البحث النظري، وإغفال التكامل الحاصل والضروري بينهما. فلا بد إذن من إبراز هذه الأهمية من جميع الجوانب سواء من جانب الخصائص أو التكامل وكذلك أهميته للباحث.

فهذه البحوث الميدانية تعبر عن أقصى تمثل ممكن للواقع. كما يمكن أن تكون بمثابة اختبار للنظريات العلمية في الواقع، فتؤيد هذه النظريات أو تتحدى بعض مقولاتها، أو تعمل على إكساب الصياغات النظرية صورةً أكثر تحديداً. كما تسهم في الوصول إلى تعميمات أولية إمبريقية يمكن أن تكون لبنة أولى في بناء النظرية. ومن ناحية أخرى تساءل جدوى ومصداقية أدوات ملاحظة الواقع سواء أكانت بالمشاركة أو بالمقابلة أو بالاستمارة. ومن الناحية العملية يمكن أن تساعد البحوث الميدانية في عمليات صنع السياسة العامة من خلال الدراسات التي تستهدف المعطيات القبلية كتنخيص المجال والمستهدفين، أو المعطيات البعدية ككشف آثار هذه السياسات وتقويمها.

وعلى مستوى الباحث الميداني فإنه يستطيع اكتشاف جوانب بحثية مهمة لا يستطيع اكتشافها في الدراسات النظرية، حيث إن الميدان يشكل مدرسة تؤهل الباحث لاكتساب تجربة نوعية من خلال احتكاكه بالميدان. ويتولد عن هذه التجربة فهم عميق للظواهر يؤثر بشكل مباشر في نوعية الإشكاليات التي سيختارها للدراسة، ويؤثر كذلك على زاوية معالجته للظواهر، وهذا ما يمكن أن يتميز به أي باحث. ثم إن البحث الميداني يكسر الحاجز الذي يكون عادة بين الباحث والمثقف عموماً، وبين الناس والواقع، وهذا ما يؤدي إلى الارتباط الوثيق بالبيئة وكشف حقيقة ظواهرها ومعالجتها معالجة علمية.

إن كل بحث ميداني يعتبر تجربة خاصة ومميزة، ولا يمكن أن يكون تكراراً لتجربة سابقة أو شديداً لتجربة لاحقة، لأن كثيراً من التفاصيل والجزئيات لا يمكن أن تتكرر، ناهيك عن السياق والظروف المتجددة في كل تجربة بحثية. وعليه، فإن كل بحث ميداني يعتبر تراكماً نوعياً له أهميته ولا يمكن إهماله، لأنه يتضمن معطيات جديدة ولو كانت تبدو أحياناً غير ذات أهمية. وقد ثبت في الواقع أن كثيراً من المعطيات الثانوية التي تضمنتها بحوث ودراسات سابقة ومراجع قديمة قد تتجدد أهميتها وتصبح مصادر أساسية، كما حدث مثلاً في الدراسات الكولونيالية التي اشتغلت على منطقتنا المغاربية التي اكتسبت أهميتها بعد إنجازها بعقود، وكذلك كتب النوازل الفقهية التي بحكم تناولها للوقائع أصبحت مادة أساسية للباحثين في التاريخ والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا.

المبحث الثاني

الصعوبات الموضوعية التي تعترض الباحث في العلوم الاجتماعية

جرت عادة الدول النامية ومنها دول العالم العربي أن تعطي الأولوية لبحوث العلوم التجريبية رغم هزلة ميزانية البحث العلمي أصلاً. وبناء على ذلك يتم تجاهل العلوم الأخرى رغم أهميتها الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن هنا تبدأ الصعوبات الموضوعية التي يواجهها الباحثون.

ومن أجل الإلمام بهذه الصعوبات كان لابد من تصنيفها إلى صعوبات عامة يعاني منها الباحثون في دول العالم الثالث (فرع أول)، ثم صعوبات خاصة تتعلق بطبيعة المنهج العلمي المطبق في العلوم الاجتماعية (فرع ثان)، وأخيراً صعوبات تتجلى في موقف السلطة من البحوث الميدانية (فرع ثالث).

الفرع الأول: صعوبات عامة في دول العالم الثالث

يتقاسم الباحثون في دول العالم الثالث صعوبات عامة ومزمنة، تكاد تتشابه بسبب عدم إبلاء البحث العلمي ما يستحقه من العناية والاهتمام. وفي غضون هذا الإهمال تجد البحوث الاجتماعية نفسها في وضعية إقصاء رسمي رغم أن الجهات الحكومية تلجأ عند الحاجة إلى مكاتب دراسات أجنبية لا تكلف نفسها عناء المجيء إلى البلد والنزول إلى ميدان الدراسة، فتكتفي بالمناولة من خلال تكليف باحثين محليين بالدراسة الميدانية. وتتولى هذه المكاتب تحليل المعطيات واستخلاص النتائج وتقديم الخطط والحلول. وهذا يؤكد باللموس أن الباحث الميداني في دول العالم الثالث كثيراً ما يقدم خدماته للمنظمات والمؤسسات والمكاتب الأجنبية.

ويمكن تحديد معظم صعوبات ومعوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية فيما يلي:

- 1- قلة المؤهلين في أساسيات البحث الميداني ومتطلبات تطبيقه؛
- 2- قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع؛
- 3- عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة، والموارد البشرية، والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم، كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قام به، وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة؛
- 4- عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة والتجارة وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية؛
- 5- غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد، وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه.⁸

الفرع الثاني: طبيعة المنهج العلمي المطبق في العلوم الاجتماعية

إن المنهج العلمي المطبق في العلوم الاجتماعية، يختلف عن المنهج المطبق في العلوم الطبيعية، وذلك بسبب الاختلاف في طبيعة المشاكل والظواهر في المجالين، وبسبب الصعوبات والعقبات. ولا يخفى أن هذه الصعوبات مشتركة بين البحوث النظرية والميدانية، ولكن البحوث الميدانية تختص

بنصيب أكبر منها، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الباحث الميداني شديد التأثر بالظواهر الاجتماعية والإنسانية عندما ينغمس فيها. ويمكن تلخيص أهم الصعوبات التي تعترض الباحث فيما يلي:

• **تعقيدات الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتغيرها:** من المسلم به أن الظاهرة الإنسانية والاجتماعية غير ثابتة وغير مستقرة ما دامت تتصل بالإنسان، لكون هذا الأخير تتغير أحواله من حالة لأخرى، ومن زمان لآخر، وكذلك المكان الذي يعيش فيه. لذلك من المنطقي أن تتعدّد هذه الظواهر ما دامت غير مستقرة على حال، كما أن تشابهاً سوف يؤدي إلى صعوبة تحديد الموقف من هذه الظواهر والحكم عليها، مما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى نتائج جد سلبية لا يمكن الاعتماد عليها في تصنيف الظواهر وضبطها، لاسيما أنها تتأثر بالسلوك الإنساني المعقد.⁹

• **صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للمخبر:** إذا كانت العلوم الطبيعية والتجريبية تشغل بدراسة الظواهر الطبيعية متخذة إياها كمواضيع أو أشياء يمكن إخضاعها لكل إجراءات الملاحظة والقياس والتجريب، فإن العلوم الإنسانية والاجتماعية تعتبر الإنسان موضوعاً يقبل تطبيق نفس تلك الإجراءات التي ثبتت أهميتها المنهجية على مستوى العلوم الطبيعية.

ومن هنا يطرح الإشكال التالي: هل يمكن بالفعل أن يُدرس الإنسان (بما هو ذات واعية وحرّة) كما تدرس الأشياء الطبيعية؟

إن عدم القدرة على استعمال الطريقة المخبرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ناتج أساساً عن صعوبة وضع الظواهر الاجتماعية تحت ظروف قابلة للضبط والرقابة كما في العلوم الطبيعية. فالباحث الاجتماعي يجب أن يدرس ويلاحظ الظاهرة قيد البحث في العالم الواسع، وأن ينتظر حدوثها، لأنه ليس بإمكانه خلق ظروف حصولها، وضبط تلك الظروف بشكل مطابق تماماً. وهذا هو جوهر الفرق بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الإنسانية/الاجتماعية، وتتفرع عن هذا الفارق فروق أخرى نذكر منها:¹⁰

- سهولة تحديد وحصر العلة أو العلة التي تكون وراء نشوء الظواهر الطبيعية، في حين يصعب تحديد وحصر كل أسباب الظاهرة الإنسانية؛

- غياب المكون الشخصي أو الثقافي أو التراثي في الظاهرة الطبيعية، وبالمقابل نجد هذا جلياً في بناء بنية الظاهرة الإنسانية، مع تسجيل تعدد هذه الثقافات، وتعدد الشخصيات الإنسانية، وحضور الوعي والإرادة الحرة والشعور والذاكرة في الظاهرة الإنسانية.

إذن من هذا المنطلق؛ لا يمكن وضع الظواهر الإنسانية والاجتماعية تحت التجربة، كما أنه على مستوى الإجراءات يتعذر تحقيق ذلك حيث تعترضه صعوبات منها:¹¹

- صعوبة الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة الاجتماعية والإنسانية؛
- تأثر الوضع التجريبي بالمراقبة والملاحظة التي يقوم بها الباحث، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيير في السلوك لدى الأفراد والمجتمعات موضوع الدراسة والبحث، وصعوبة الملاحظة أحيانا؛
- تغير الظواهر الاجتماعية والإنسانية بشكل سريع نسبيا، وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماما؛
- الطبيعة المجردة لبعض المفاهيم الاجتماعية والإنسانية وعدم الاتفاق على تعريفات محددة لها، وخضوع بعض المشكلات الاجتماعية والإنسانية لمعايير أخلاقية؛
- صعوبة القياس بشكل دقيق للظواهر الاجتماعية والإنسانية، لعدم وجود أدوات قياس دقيقة لها أحيانا.

إذن، يمكن القول: إن تعقيد الظواهر الإنسانية والاجتماعية يعود إلى الإنسان في حد ذاته، فهو محور العلوم والدراسات الاجتماعية، وهو أكثر الكائنات تعقيدا كفراد أو كعضو في الجماعة، فالسلوك الإنساني يتأثر بعوامل عدة مزاجية ونفسية لدرجة تترك الباحث الاجتماعي.¹²

- **عدم دقة المصطلحات والمفاهيم ونسبية النظريات في العلوم الاجتماعية:** حيث نلاحظ الفرق في استخدام المفاهيم في العلوم الاجتماعية والمفاهيم في العلوم الطبيعية، حيث تتميز المفاهيم الاجتماعية بالمرونة والغموض وعدم الوضوح وتعدد استعمالها. في حين أن المفاهيم في العلوم الطبيعية تكون أكثر دقة وثباتا.¹³ كما أن النظريات المتوصل إليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى نسبية،¹⁴ ولا تنسم بالدقة والصرامة العلمية التي تتميز العلوم الطبيعية، ويعود السبب في ذلك إلى أن العلوم الطبيعية تتعامل مع:

- مواد جامدة يمكن دراستها وتحليلها بدون تحيز، وهذا بخلاف الظواهر الإنسانية والاجتماعية فهي غير ثابتة.
- إجراء التجارب عليها مختبريا وتكرارها؛

- استخدام أقصى درجات الضبط والتقنين؛

- الخروج بنتائج دقيقة ومؤكدة ترتقي إلى مستوى القانون.

• **صعوبة تعميم النتائج:** فالبحث العلمي يتميز بعدة خصائص تميزه عن غيره من الدراسات، وحتى يمكن اعتبار دراسة معينة بحثاً علمياً أكاديمياً، لا بد من الوصول إلى نتائج هادفة وقابلة للتعميم، وهذه الخاصية نجدها متوفرة بشكل كبير في العلوم الطبيعية، بينما تتحقق بشكل ضعيف في مجال الدراسات الاجتماعية.

إن صعوبة إمكانية تعميم النتائج راجع إلى الاعتماد غالباً على عينة ضمن المجتمع، وقد لا تمثل المجتمع تمثيلاً دقيقاً، وهذا يؤدي إلى وجود تحيز وانحرافات يصعب معها تعميم نتائج العينة على المجتمع. وقد يؤثر الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الظاهرة الإنسانية، فيغير من طبيعتها ويفهمها فيها خاصاً، مما يجعل النتائج تختلف من باحث لآخر، ويجعل إمكانية التعميم متعذرة.

ومن وجه آخر ترتبط هذه الإشكالية بقضية التراكم البحثي، فعادة ما ينظر إلى الدراسات الميدانية باعتبارها كاشفة عن جزئيات من الواقع تتراكم وتتكامل لتعطي صورة كاملة. وتستند هذه الرؤية إلى افتراضين أساسيين: أن هذه الدراسات الميدانية باعتمادها الأسلوب الإحصائي يمكن أن تصل لنوع من التعميم على المجتمع محل البحث. والافتراض الآخر مفاده أنه يمكن الربط بين هذه التعميمات الجزئية التي يتم التوصل إليها من خلال مراكمة الدراسات الميدانية باعتبارها حالات ممثلة، ولكن هذه الافتراضات تبقى عرضة للتحدي بصورة متزايدة مع ضعف ارتباط بعض هذه البحوث بالبناء النظري في المجال البحثي المعني. ومن ناحية أخرى يحذر البعض من المبالغة في مصداقية استخدام العينة في فهم الواقع الاجتماعي، فكثير من البحوث الميدانية التي تعتمد على العينات لبلوغ نتائجها ليس في وسعها صياغة تعميمات نظرية. لأن العينة مهما بلغت الإجراءات الإحصائية المستخدمة في تصحيحها وجعلها أكثر تمثيلاً، فإنه لا يمكن أن تكون حالة ممثلة مطابقة يمكن التعميم منها. فالبحوث التي تستخدم العينات تتوصل إلى نتائج مختلفة وأحياناً متضاربة.

• **استثمار أدوات جمع البيانات الميدانية:** وتمثل هذه الأدوات جوهر البحث الميداني، لذا من الضروري التأكيد على ضرورة مراعاة مقتضيات الدقة المنهجية في استخدامها وتكوينها بإدراك مجالاتها وحدودها إمكانياتها وتوظيفها حسب متطلبات التصميم البحثي. فمثلاً؛ تقوم أدوات جمع البيانات من استمارة ومقابلة على افتراض الآراء والمواقف الفردية المعبر عنها بشكل فردي، إلا أن الخبرة الميدانية تقضي بضرورة مراجعة هذا الافتراض، ذلك أن الشعور بالانتماء للجماعة لدى بعض الأفراد المستهدفين يجعلهم

يجمعون كأسرة ويتداولون في الإجابة على أسئلة الاستبيان الموجهة أساساً للفرد. كما يلاحظ أنه بالرغم من أهمية استخدام الملاحظة في البحث الميداني - سواء أكانت بالمشاركة أو بدونها- في إعطاء وصف تفصيلي للظاهرة الاجتماعية، إلا أنه يندر اللجوء إليها في البحوث الميدانية، نظراً لكلفتها العالية حيث تتطلب إعداداً على مستوى عالٍ للباحث الذي يقوم بالملاحظة، كما تتطلب بذل قدر أكبر من الوقت والجهد والمال. فبالرغم من ثراء البيانات التي تقدمها الملاحظة كمياً وكيفياً، إلا أنه يندر اللجوء إليها باستثناء بحوث علم الأنثروبولوجيا التي تتطلب مشاركة الباحث وإقامته في المجتمع المبحوث لفترة طويلة.

الفرع الثالث: موقف السلطة من البحوث الميدانية

لا تنجم المشكلات التي تواجهها البحوث الميدانية عن المعوقات البيروقراطية التي تضعها السلطة إزاء هذه البحوث في العمل الميداني فقط، بل تمتد إلى موقفها المتشكك من البحوث الميدانية. فموقف السلطة من البحث الاجتماعي بصفة عامة والبحوث الميدانية بصفة خاصة لا يعكس إدراكها ووعياً بجدوى البحث الاجتماعي بقدر ما يعكس تخوفها أو خشيتها من تطرق البحوث لقضايا معينة، قد يكون في إثارتها تهديد لمصالحها، ومن ثم تختفي الموضوعات التي من شأنها الكشف عن الخلل الحقيقي في المجتمع وبنياته، وتتنصرف إلى بحث الموضوعات الهامشية أو تهميش القضايا الأساسية، أو تقتصر على موضوعات معينة دون أخرى.

ومن تجليات سوء هذه العلاقة أو على الأقل عدم تقدير عمل الباحثين ما يلي:

- **صعوبة الحصول على المعلومات:** ويتجلى ذلك في تعذر الوصول إلى المعلومات، خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين، وتم إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، وعدم تزويد الباحث بها تحت دعاوى أنها معلومات أمنية، في الوقت الذي يمكن الحصول على تلك المعلومات بطلب عبر البريد الإلكتروني من جهات أجنبية رسمية كانت أو غير رسمية؛
- **عدم تسهيل مهمة الباحث:** وقد يصل الأمر إلى الشك فيه وفي أهدافه، وافترض أن لديه أجندة خفية. فتم منع دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث، كالسجون والإصلاحات أو المستشفيات؛
- **سيطرة الأعراف والعادات البالية:** بعض أفراد المجتمع لديهم تمثيلات تضمر توجساً من الباحثين حيث يخشون التعاون معهم خاصة في مجال البحوث الميدانية، وقد يكون هذا التوجس نابعا من تحذير السلطة لهم من التعاون مع الباحثين، وقد يكون نابعا من قناعة هؤلاء المبحوثين بعدم أهمية آرائهم،

وأحيانا قد يكون ناشئا من خوفهم من التعرض للمساءلة والعقاب في حال تعاونهم مع الباحثين دون موافقة رسمية لاسيا في الإدراة العمومية.

المبحث الثالث

الصعوبات الذاتية المتعلقة بالباحث في مجال العلوم الاجتماعية

إن استقراء الصعوبات الذاتية من خلال تجارب الباحثين ومراجع المتخصصين، يفرض نوعا من الانتقاء الموضوعي نظرا لتشعبها ووفرته، وبناء على هذا المنهج تم انتقاء أبرز هذه الصعوبات، حيث سيتم التطرق لمشكلة الوقوع في النمطية وعدم استخدام المناهج المختلفة (فرع أول)، ثم معالجة ضعف تدقيق وصياغة إشكالية البحث الميداني (فرع ثان)، وكذا ضعف رابط العلاقة بين الجانبين النظري والميداني في البحث (فرع ثالث)، فمشكلة ضعف كفاءة الباحث في التحليل واستثمار المعطيات (فرع رابع). وأخيرا الصعوبات المتعلقة بالتحيزات والميول الشخصية وأخلاقيات الباحث (فرع خامس).

الفرع الأول: الوقوع في النمطية وعدم استخدام المناهج المختلفة

إن وقوع الباحث في النمطية من شأنه الانطلاق من تصورات وأحكام مسبقة وهو ما سيوجه البحث ويؤثر على نتائجه، وهو عكس الانطلاق من الفرضيات التي تترك البحث مفتوحا على كل الاحتمالات. وكمثال على ذلك: دراسة للسوسيولوجي الفرنسي "بيير بورديو" حول نظام التدريس في فرنسا، عنوانها "الورثة"¹⁵، حيث كان التصور العام للشعب منسجما مع السياسة المعلنة في فرنسا، ومفادها أن هذا النظام يضمن التدريس دون تمييز طبقي أو عرقي أو إيديولوجي. ولكن ما توصل إليه "بورديو" هو أن هذا النظام رغم ادعائه المساواة والديمقراطية بين جميع الفرنسيين إلا أنه يعمل في الواقع على فرز الطلاب إلى فئتين: فئة اليدويين، وفئة غير اليدويين (المتقنين فيما بعد)، بشكل يتطابق مع أصولهم الطبقية، أبناء الأطباء والأساتذة والأثرياء يتم توجيههم بشكل مباشر وانطلاقا من المؤهلات التي اكتسبوها في بيئتهم نحو التعليم العالي. أما أبناء الطبقات العاملة فيتم توجيههم انطلاقا من مؤهلاتهم الطبيعية؛ أي الناشئة عن بيئتهم العائلية والاجتماعية نحو المدارس المهنية. فكثيرا ما تقود مثل هذه التصورات والأحكام المسبقة إلى مغالطات منهجية تضر بمصدقية البحث وتنسف الكثير من المجهودات الجبارة في هذا الميدان. فكما قال "فردريك معتوق": " الصورة على الغلاف لا تتناسب بالضرورة مع ما هو موجود داخل الكتاب، وكلنا يعلم ذلك"¹⁶.

وإذا أضيف إلى هذا المشكل اقتصار الباحث على استخدام منهج واحد في دراسة الظواهر الاجتماعية، تعزز بذلك احتمال عدم إمكانية التوصل إلى دراسة موضوعية متكاملة، كما يصعب التثبت من صحتها ومصداقيتها. وفي هذا الصدد لا بد من تعددية معقلنة للمناهج، لأنه أحياناً يصرح الباحث بالتعددية ولا يلتزم بها. وأحياناً يصرح بالجمع بين مناهج لا يمكن التوفيق بينها، وأحياناً أخرى يوظف منهجاً تناقضه مخرجات البحث التي توصل إليها. وبناء على ذلك لا بد من إلمام الباحث بكل منهج على حدة، ومراعاة التعددية المنهجية المعقلنة.

الفرع الثاني: ضعف تدقيق وصياغة إشكالية البحث الميداني

تشكو البحوث الميدانية من مشكلة مزمنة تتجلى في ضعف تدقيق وصياغة إشكالية البحث، حيث تنعكس هذه الخطوة على كافة الخطوات البحثية الأخرى. فيجب قبل القيام بدراسة أي ظاهرة اجتماعية الإجابة على عدة تساؤلات هامة. مثل: لماذا ندرس هذه الظاهرة؟ وهل سبقنا أحد إلى دراستها؟ وهل توصل إلى تفسير لها؟ وهل هناك إطار نظري يمكن أن نضع المشكلة في نسقه؟ وما التصورات المبدئية لتفسير الظاهرة؟

ومن الواضح أن الإجابة على هذه الأسئلة، وصولاً لإشكالية جيدة للبحث، وصياغتها بشكل جيد يمكن من بحثها. والتوصل إلى نتائج ذات قيمة يتطلب دراسة التراث النظري لهذه المشكلة دراسة نقدية، ودراسة الإطار النظري الذي يمكن وضع المشكلة في سياقه بما يحقق المتطلبات المنهجية لتحديد المشكلة البحثية من تحديد نطاقها الزمني والمكاني بصورة سليمة¹⁷.

إن العملية الأولى لتحديد الموضوع تتطلب منا تحديد إشكالية البحث ووصفها بوضوح، كخطوة أساسية، باعتبارها القضية التي تشغلنا والتي نريد معالجتها. لأنه لا يمكن أن تصور بحثاً بدون إشكالية، على شرط أن تكون صالحة للبحث والدراسة، وتضيف إلى معارفنا شيئاً جديداً ومفيداً. دون أن ننسى تعريف المصطلحات، والمفاهيم الواردة في صياغة الإشكالية.

يقول "بول باسكون" عن الإشكالية: "يمكن تلخيصها في مرحلتين متلاحقتين: الأولى: التساؤل، وهو العملية التي يتحول بها موضوع البحث إلى جملة من الأسئلة الدقيقة الواضحة، تبدأ من السؤال العام الذي يطرحه البحث، ثم تتدرج بعد ذلك إلى الأسئلة الفرعية. والثانية: اختيار المؤثرات، وهي المؤثرات، أو الدلالات والوقائع، التي يمكن ملاحظتها وتحديدها، أو قياسها بخصوص كل المتغيرات التي برزت في تساؤلنا"¹⁸.

والأهم أن تكون المشكلة البحثية لها وزنها ودالاتها، وأن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمي الاجتماعي. ويعني ذلك أن يكون الباحث لدى اختياره للمشكلة البحثية على بينة من وزنها ودرجة تعقيدها، ويقتضي ذلك أن يعمل الباحث على التحديد الدقيق للمشكلة البحثية بما يضمن قابليتها للمعالجة في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة بالبحث، مع وضوح ارتباط هذه المشكلة بباقي عناصر المشكلة الأعم، وبحيث تخاطب الحقل الأوسع من النظرية والمعرفة التي تعد هذه المشكلة البحثية جزءاً منه. ومن ناحية أخرى يجب أن تكون المشكلة البحثية تعبيراً عن الوظيفة النقدية للعلوم الاجتماعية¹⁹.

وفي ظل ضعف الارتباط بالأطر النظرية الموجهة في العديد من البحوث الميدانية بدعوى الانطلاق من دراسة الواقع، يجري الاستسلام لإغراءات البيانات الجاهزة للواقع الاجتماعي القائم بما يتضمنه ذلك من تسجيل ما يفرزه الواقع الاجتماعي من مؤثرات فورية، واعتمادها كأسباب وملاحظة ما يرتبط بها من آثار آنية، ومعاملتها كنتائج دون إدراك لشبكة العلاقات التي تحكم الظواهر، وتصف ارتباطاتها الفعلية والممكنة. وانعكس هذا على تناول المشكلات البحثية التي أخذت شكل موضوعات مترسبة في الأدبيات الغربية، تربط بين البيانات الديموغرافية وأنماط السلوك. فبالنسبة لموضوع المشكلات الاجتماعية، لم تخرج مشكلات البحوث العربية في رؤيتها لهذه المشكلات عن كونها أنماطاً سلوكية، أو أنها أفعال انحرافية، وقيم باثولوجية، أو ظواهر مشكلة قابلة للملاحظة والقياس، كاختلافات فردية واختلافات ثقافية أو وصحات اجتماعية.²⁰

الفرع الثالث: ضعف رابط العلاقة بين الجانبين النظري والميداني في البحث

من شروط جودة البحث تحقيق التكامل بين التنظير والعمل الميداني في البحث، حيث تتفاعل البحوث النظرية والميدانية في علاقة جدلية مستمرة. فتأخذ البحوث النظرية حصاد البحوث الميدانية، وتمحصه وصولاً لنوع من التعميمات على أساس هذه البحوث، كما تمددها بالمفاهيم النظرية وتوجهها إلى المناطق التي يجب أن تهتم بها، والفروض النظرية التي تعمل هذه البحوث على اختبارها، ونماذج التفسير الذي يمكن أن تفسر في ضوءها نتائج البحث الميداني.

وعلى الجانب الآخر تمثل البحوث الميدانية اختباراً لهذه البحوث التنظيرية. فعلى ضوء ما تصل إليه نتائج البحوث الميدانية، قد يتم تعديل بعض مقولات النظرية بحذف بعض الجوانب التي أثبتت هذه البحوث خطأها، أو إضافة قضايا جديدة إليها. إلا أن واقع البحوث الميدانية لا يشير في كل الحالات لوجود مثل هذه التكامل والتفاعل، بما يؤدي لبروز عدد من المشكلات سواء في تصميم

البحث والنتائج التي يسفر عنها، وطغيان الموضوع على المنهج، والانغماس في دوامة البيانات، فتأتي البحوث ضعيفة من حيث نتائجها النظرية.

الفرع الرابع: ضعف كفاءة الباحث في التحليل واستثمار المعطيات

وفي هذا الصدد يمكن تقسيم اهتمامات واتجاهات الباحثين الميدانيين إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يهتم بتشخيص مسببات المشكلات فقط، كتشخيص أسباب مشكلة الهجرة الداخلية، وأسباب الطلاق في الأسر الممتدة والأسر النووية، وأسباب الجرائم الإلكترونية عند المراهقين؛

الاتجاه الثاني: يهتم بتقديم الحلول للمشكلات دون الاهتمام بتشخيص المسببات، كتقديم اقتراحات بمثابة حلول لمشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع مثلا، أو مشكلة عدم المشاركة السياسية للشباب؛

الاتجاه الثالث: يشخص الأسباب و يقدم الحلول المناسبة لها في آن واحد. مثل دراسة ظاهرة العزوف عن الزواج في المجتمع، ودراسة انحراف الأحداث، ودراسة انتشار "التشرميل".²¹ وهنا يقوم الباحث بالدراسة التشخيصية للأسباب و يقدم على ضوء ذلك الحلول المناسبة.

وأما على مستوى التحليل فيمكن التمييز بين نوعين من التحليل في العلوم الاجتماعية: تحليل نقدي نظري يأخذ حصاد الواقع، ويفحصه ويحلله ويقوم بالتنظير له. والآخر تحليل ميداني يحاول الاقتراب أكثر من واقع الظاهرة ونقل صورة دقيقة لها.²² ويسهم هذا الأخير في اختبار الفروض العلمية تمهيدا للوصول لتعميمات تكون أساساً لبناء النظرية. كما يمكن أن يسهم في تعديل بعض النظريات التي أثبتت الدراسات الواقعية خطأها أو إضافة قضايا جديدة إليها. على حين يسهم التحليل النظري في توضيح نقاط التركيز من خلال تنبيه الباحثين في الظاهرة الاجتماعية إلى قضايا وأسئلة بعينها قد لا تكون واضحة عند الاقتراب من الظاهرة بشكل أولي، لكنها ربما تشكل أساساً لفهمهم وتفسيرهم.²³ كما تلفت نظرهم إلى الفروض المطلوب اختبارها، وإلى نموذج التفسير الذي يمكن أن نفسر في ضوءه نتائج العمل الميداني. وهذا التفاعل الخلاق بين النظرية والتطبيق ضروري، إذ بدون اكتمال هذه الدائرة من التفاعل بينهما يصعب تطوير العلوم الاجتماعية.²⁴

الفرع الخامس: الصعوبات المتعلقة بالتحيزات والميول الشخصية وأخلاقيات الباحث

كما رأينا سابقا فإنه يصعب دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة موضوعية بعيدا عن الأهواء والعواطف الشخصية. فالظواهر الاجتماعية أكثر حساسية من الطبيعة، لأنها تهتم بالإنسان كعضو متفاعل في جماعة. وبما أن الإنسان مخلوق غرضي يعمل على الوصول إلى أهداف معينة، ويملك

المقدرة على الاختيار مما يساعده على أن يعدل من سلوكه، فإن مادة العلوم الاجتماعية تتأثر كثيرا بإرادة الإنسان وقراراته.²⁵

وتتجلى الذاتية في هذا المجال من خلال ما يلي:²⁶

- يتأثر الباحث في العلوم الاجتماعية بالموضوع الذي يدرسه لأنه جزء منه، ويصعب عليه أن يدرسه بحياد ونزاهة وموضوعية؛

- قد يؤثر الباحث في العلوم الاجتماعية في الظاهرة الإنسانية، فيغير من طبيعتها، ويفهمها فهمًا خاصًا، مما يجعل النتائج تختلف من باحث لآخر، ويجعل إمكانية التعميم متعذرة؛

- يتداخل الموضوع في العلوم الاجتماعية مع الذات، ويصعب الفصل بينهما، وهذا بخلاف العلوم الطبيعية التي يمكن فيها فصل الذات عن الموضوع؛

- يتركز الباحث في العلوم الاجتماعية حول ذاته، أي أنه يقدم رؤيته للظاهرة الإنسانية المدروسة انطلاقًا مما يحمله في ذاته من مشاعر وأفكار ومعتقدات ترتبط بالتزامه بمواقف فلسفية، أو مذاهب إيديولوجية أو عقائدية. وهذا ما يجعل الباحث يسقط تصوراتَه الذاتية على الظاهرة، ويجعل تحقيق الموضوعية مسألة غاية في الصعوبة.

إن انخراط الذات في الموضوع يجعلها تعتقد في نوع من المعرفة الحدسية بالموضوع، وهذا مخالف للمناهج والتقنيات العلمية التي من شأنها أن تحقق الموضوعية المتوخاة.²⁷ ومعلوم أن الموضوعية تتحقق من خلال التناول العلمي للواقع من دون إخفاء ولو لجزء منه، مع محاولة استبعاد المؤثرات والدوافع الذاتية والخلفيات المذهبية والأيدولوجية، خاصة عند القيام بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها. وقد أكد رواد علم الاجتماع على أهمية الالتزام بالموضوعية، خاصة منهم "دوركايم" الداعي إلى ضرورة التعامل مع الظاهرة الاجتماعية من الخارج على أنها أشياء، أي يتم التعامل على أنها مستقلة عن الباحث وعن شعور الأفراد.

إن الباحث في العلوم الاجتماعية نتيجة انخياره لذاته لا يولي التقدير الكافي لكثير من الأدلة والبراهين القاطعة لحل مشكلة معينة، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تاريخية أم نفسية، وهذا ما يجعله يتسرع في إصدار أحكام عشوائية ومرتبجة. وهذا ما يؤثر في نهاية المطاف على الموضوعية العلمية، والتي بدورها تؤثر على البحث العلمي ومصداقيته.

أما الجانب الأخلاقي فقد لا يوليه البعض ما يستحقه من الأهمية رغم أن تميز الباحث الميداني يتجلى في خروجه إلى الميدان وتوقف عمله على مخالطة الناس وتقبلهم له. فجمع البيانات الميدانية يكون من خلال أفراد أو أسر أو جمعيات أو مؤسسات، ولا يخفى أن طبيعة شخصية الباحث تؤثر على كمية ونوعية البيانات والمعطيات التي يصل إليها. فأحيانا يسود طابع التعالي العلاقة مع المبحوثين، إذ يتصرف بعض الباحثين بنوع من الكبر والتعالي، ويستخدمون أدوات البحث بصورة تحمل معنى الاستخفاف بالمبحوث الذي ينظر إليه على أنه أقل فهمًا للواقع. ويدخل في هذا الإطار طرق الاتصال أو التواصل بين الباحث الميداني وموضوعاته الإنسانية، لأن أساليب معينة للاتصال قد تخلق في حد ذاتها ضغوطا وتوترات وأشكالا من القلق لدى الحالات الإنسانية موضوع الدراسة. وأحيانا قد يكتشف الباحث الميداني بعض التصرفات والسلوكيات الغريبة عن عاداته وثقافته، فيكون رد فعله نوعا من التهمك والسخرية، وهو ما يكسر به حاجز الاحترام والثقة وينشئ عوائق مجانية للتواصل الفعال معهم.

فلا بد إذن أن يلتزم الباحث باحترام الناس الذين هم موضوع البحث، لأن تلك المعلومات المعبر عنها قد تدخل أحيانا في الخصوصيات التي قد لا يفصح عنها المستجوبون بسهولة. كما ينبغي أن يترفع الباحث عن تفويت تلك البيانات والمعطيات الإنسانية والاجتماعية لجهات استثمارية قصد استغلالها تجاريا، لأن المبحوثين تفضلوا بتلك المعطيات بمنطق البحث العلمي وهذا أمر تعاقدي يجب احترامه. وتظهر هذه المشكلة التعارض بين مبدئين أساسيين: الحاجة إلى معرفة مشكلات الناس واتجاهاتهم وآرائهم ودوافعهم، والحاجة إلى المحافظة على الحقوق الشخصية.

الخاتمة:

إن الإكراهات والصعوبات التي عرضت في هذه الورقة تقف عائقا أمام تقدم الجامعات العربية وطلبتها وباحثيها، ولعل المعايير والمؤشرات المعتمدة في ترتيب الجامعات عبر العالم تبوئ الإنتاج البحثي ومخرجاته وتأثيره درجة عالية. فلا عجب إذن إن تخلفت جامعاتنا في هذه التصنيفات التي تصدرها أكثر من جهة. وفي نظري لا يمكن تجاوز هذا العائق إلا بإرادة سياسية تبوئ البحث العلمي ريادة وقيادة التحولات التي تشهدها المنطقة العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وقد يختلف التشخيص من نظام تعليمي إلى آخر، إلا أن مدخل الإصلاح والتطوير يبقى رهينا بالإرادة السياسية التي تستطيع وضع السياسات، وصنع القرارات، وتوفير مقتضيات التنفيذ والتقييم.

ولا شك أن هذه الخطوة الحاسمة من شأنها تجاوز مشكلة ضعف الاعتمادات المالية المرصودة للبحث العلمي، حيث تعجز الجامعات والكليات عن تحمل تكاليف البحوث الميدانية، وهذا ما يفسر

وفرة البحوث النظرية، وازدهار البحوث الميدانية في الإنتاج الأكاديمي الجامعي. وبينما تعجز هذه المؤسسات الرسمية في منطقتنا العربية في هذا المضمار، نجد مراكز أبحاث أجنبية خاصة توفر ميزانيات محترمة تقديراً للبحث وللباحثين الميدانيين، وتستثمر نتائج أعمالهم في مجالات اشتغالها.

ومن آثار هذا الإكراه المادي أنه يقف عائقاً أمام تطوير الموارد البشرية؛ ومثال على ذلك تزايد أعداد الطلبة في الجامعات مقابل تناقص أعداد الأساتذة، وهؤلاء يشكون من كثرة الطلبة وتعدد المهام، وينتج عن هذا ضعف جودة التوجيه والإشراف خصوصاً على البحوث الميدانية التي تتطلب إشرافاً دقيقاً. ناهيك عن تمويل وتجهيز المختبرات البحثية وضعف التكوين البحثي المتخصص حيث يعاني الطلبة ضعفاً أو عجزاً فيما يتعلق بالتمكن من توظيف المعلومات التي تستثمر الآن في البحث الميداني، سواء على مستوى الأدوات الرقمية الموظفة في تجميع المعلومات، أو على مستوى الاستثمار والتحليل كما هو الشأن في الاستثمار الإلكترونية أو تحليل المضمون أو البرامج المعلوماتية في مجال الإحصاء والتحليل.

الهوامش:

- 1- عار عوايدي، "مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية". ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية 2012. ص 43.
- 2- فوزي غرابية، ونعيم دهمش، "أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية". دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن. الطبعة الثالثة 2002. ص 102.
- 3- ينظر عطوي جودت، "البحث العلمي مفاهيمه - أدواته - طرقه الإحصائية". دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الخامسة 2015.
- 4- أماني قنديل، "تصميم البحوث الميدانية"، مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة، 1992 ص 92
- 5- شكري حامد نزال، "مناهج الدراسات الاجتماعية وأصول تدريسها". دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى، 2003. ص 106
- 6- عطوي جودت، "البحث العلمي مفاهيمه - أدواته - طرقه الإحصائية". مرجع سابق. ص 36
- 7- تيودور كابلوف، "البحث السوسولوجي"، تعريب: نجاة عياش. دار الفكر الجديد بيروت، 1979. ص 8

- 8- مزيد من التفصيل ينظر: حفصة كويبي "التجربة الجزائرية في علوم الإعلام والاتصال" ضمن كتاب "علوم الإعلام والاتصال في الوطن العربي: رؤية نقدية للتجربة البحثية"، أعمال الملتقى الأول للرابطة العربية للبحث العلمي وعلوم الاتصال. الجامعة اللبنانية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2016. ص 318.
- 9- عبد المومن بن صغير، "الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية". مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، الجزائر 2002. ص 28 بتصرف.
- 10- محمد أحمد الزعبي، "إشكالات البحث العلمي للظواهر الاجتماعية العامة وللظواهر الاجتماعية في البلدان النامية خاصة"، دراسات عربية: مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية. دار الطليعة، بيروت، ع: 1/2، س: 34، 1997، ص: 93.
- 11- جابر الحديثي، "أزمة العلوم الإنسانية"، الفكر العربي مجلة الإنماء للعلوم الإنسانية، معهد الإنماء العربي. بيروت، ع: 37/38، س 6، 1985، ص 16.
- 12- أحمد إبراهيم الشلبي، "تدريس الدراسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق". المركز المصري للكتاب، القاهرة، 1998، ص 123.
- 13- شكري حامد نزال، "مناهج الدراسات الاجتماعية وأصول تدريسها"، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى، 2003، ص 140.
- 14- عبد اللطيف فؤاد إبراهيم، سعد مرسي أحمد، "المواد الاجتماعية وتدريسها الناجح". مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى 1979، ص 15.
- 15- *P. Bourdieu et J.C. Passeron: Les héritiers. Les étudiants et la culture. Paris, edit Minuit, 1964.*
- 16- فردريك معتوق، "منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985 ص 101.
- 17- أحمد يوسف أحمد، "تحديد المشكلة البحثية في تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية". مرجع سابق ص 10-13.
- 18- بول باسكون، "إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية"، ترجمة أحمد عارف، 1981.
- 19- محمد عزت حجازي، "الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي" في: نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986. ص 23-24.

- 20- سالم ساري ، "الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية"، ضمن "نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع و المشكلات العربية الراهنة". سلسلة كتب المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص 192.
- 21- مصطلح ظهر مؤخرًا في المغرب يطلق على ظاهرة انحراف الشباب، ومن تجلياتها التباهي بحمل السلاح الأبيض، وآخر الصيحات في اللباس والحلاقة، ومعاكسة قيم المجتمع المحافظة.
- 22- أماني قنديل، "تصميم البحوث الميدانية"، مرجع سابق ص 152.
- 23- نيل سميلسر، "النظريات السوسولوجية"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 139، فبراير 1994، ص 11.
- 24- نبيل السالوطني، "الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية". دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية 1990. ص 124.
- 25- أحمد حسين اللقائي، ويونس أحمد رضوان، "تدريس المواد الاجتماعية". عالم الكتب، 1974، ص 56.
- 26- شكري حامد نزال، "مناهج الدراسات الاجتماعية وأصول تدريسها"، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى، 2003، ص 152.
- 27- عبد المومن بن صغير، "الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، الجزائر، 2002. ص 28.